

صندوقاً استثمارياً في الإمارات بأصول تتجاوز ملياري درهم 25



وصل عدد الصناديق الاستثمارية المحلية والأجنبية ذات الاعتراف المتبادل المقيدة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع 25 صندوقاً، مسجلة بذلك نمواً منذ بداية العام الجاري، ما يعد مؤشراً على مدى جاذبية الأسواق الإماراتية لهذا النوع من الاستثمار.

وكان العام الجاري، شهد دخول العديد من الصناديق الاستثمارية إلى الأسواق المحلية، في خطوة من شأنها تعزيز العمل الاستثماري المؤسسي في هذه الأسواق.

كذلك فقد جرى الترخيص لصناديق أجنبية ضمن آلية الاعتراف المتبادل التي جرى التوصل إليها العام الماضي بين الهيئة وسوق أبوظبي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية.

ويظهر استعراض قائمة الصناديق الاستثمارية المحلية العاملة في الأسواق تنوع اهتماماتها بين الاستثمار في الأسهم والعقار وغيرها من الأصول الأخرى.

وقال وائل أبو محيسن الخبير المالي: «إن المرحلة الأخيرة، أسهمت في خلق المزيد من الفرص الاستثمارية في الأسواق الإماراتية مما شجع المؤسسات على تأسيس العديد من الصناديق الاستثمارية، وذلك إضافة إلى الصناديق

التابعة لبعض البنوك المحلية».

وأوضح أبو محيسن، أن زيادة عدد الصناديق الاستثمارية في الأسواق له انعكاسات إيجابية كثير ومنها زيادة فاعلية الاستثمار المؤسسي، خاصة في الأسواق المالية، مما يزيد من جاذبيتها مقارنة مع غيرها من أسواق المنطقة. وعلى الرغم من عدم توفر أرقام رسمية عن قيمة الأصول، التي تديرها هذه الصناديق، فإن المعطيات الأولية المستقاة من بياناتها المالية تشير إلى أن هذه الأصول تتجاوز ملياري درهم، وهي مرشحة للارتفاع خلال الفترة المقبلة. ومن أهم البنوك التي تمتلك صناديق استثمارية في الأسواق المالية بنك أبوظبي الأول وبنك أبوظبي التجاري وغيرهما من البنوك الوطنية الأخرى.

وكان العام الجاري، شهد دخول صناديق المؤشرات المتداولة إلى الأسواق المالية ومنها صندوق «شيميرا» ستاندرد أند بورز الإمارات سريعة المتداولة، وهو ما أسهم في زيادة قيمة السيولة المتداولة وقلل من هامش تذبذب الأسواق (ونسبة المخاطرة للاستثمار فيها). (وام

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.